عزى أسرة الشيخ ناصر صباح الأحمد

الغانم: جلسة خاصة لانتخابات اللجان الدائمة والمؤقتة

رياض عواد

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم النواب إلى حضور جلسة اليوم الثلاثاء الخاصة وعلى جدول أعمالها انتخابات اللجان الدائمة والمؤقتة والقسم الدستوري لوزير الدفاع.

وقال الغانم «الجلسة الافتتاحية هي جلسة خاصة بطبيعتها أو بجدول أعمالها، وبالتالي فإن استكمال جدول أعمالها لا يكون إلا في جلسة خاصة وهذا ما قمت به في الدعوة لجلسة اليوم وفق المادة (72) من اللائحة الداخلية».

وأشار إلى إضافة بندين وهما القسم الدستوري لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد العلي لأنه لم يتم، وتأبين العم عبدالعزيز الشايع والشيخ ناصر صباح الأحمد على جدول أعمال جلسة الغد الخاصة، ومن ثم نستكمل بنود انتخابات اللجان الدائمة والمؤقتة.

وقال الغانم «من ينظر لجلسة الغد على أنها استكمال فهي استكمال لجدول أعمال الجلسة الخاصة ولا تستكمل بنود جلسة خاصة إلا بجلسة خاصة، ويفترض ألا يكون هذا موضوعاً خلافياً لأن من يريد أن يطرح شيئاً في جلسة عادية فهي قادمة وليس فيها أي مشكلة».

وكان الغانم، قد قال في وقت سابق، «أتمنى أن تكون جلسة الغد مثمرة، مضيفا»وأنا متفائل بذلك وأن ننتهي من انتخاب أعضاء اللجان.. وتبدأ عجلة التشريع والرقابة لتحقيق طموحات الشعب الكويتي».

وبعث رئيس مجلس الأمة ببرقية إلى أسرة المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه، أعرب فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة الفقيد الراحل.

واستذكر الغانم في برقيته مناقب الفقيد، سائلا المولى جلت قدرته أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

مرزوق الغانم

الداهوم يدعو المواطنين لعدم حضور جلسة اليوم

دعا النائب بدر الداهوم المواطنين إلى عدم حضور الجلسة المقرر عقدها اليوم بهدف تغليب الحكمة وحتى لا نسمح لمن يتصيد وإلقاء التهم على الآخرين.

وقال الداهوم في تصريح إلى الصحافيين " سبق أن دعوت المواطنين لحضور الجلسة وهذا حق لهم لا يمكن لأحد سلبه كي يراقبوا أداء المواطنين، إلا انني تواصلت مع آمر الحرس وأبلغني أنه تلقى الأوامر من رئيس المجلس بعدم السماح لاي مواطن بدخول المجلس.

وأضاف نحن نرى هذه الأوامر سلبا لحقوق الشعب، لكن حرس المجلس اخواننا ولا نريد افتعال المشاكل ولن نسمح لاحد بالدخول من هذا الباب على الشعب.

وقال حتى لا تحدث الأمور التي يتمناها الرئيس وأصحابه، ومن أجل تغليب الحكمة والمصلحة، أطلب من الشعب الكويتي الابتعاد عن الحضور اليوم حتى لا نسمح لمن يتصيد وإلقاء التهم على الآخرين.

وأكد الداهوم اننا سنتخذ اجراءاتنا وفق اللائحة والدستور في جلسة مجلس الامة اليوم والتي حولها الرئيس إلى جلسة خاصة ، وهذا الرئيس الذي يعتقد ان المجلس شركة خاصة من شركاته، وتواطأت الحكومة معه حتى حصل على هذا المنصب، متسائلا ...كيف يتم منع الشعب من الحضور ويتم السماح لأصحاب وربع الرئيس بحضور عدد كبير في جلسة تواجد فيها صاحب السمو.

وختم الداهوم بالقول ان الرئاسة تمت بأمور مفتعلة ومخالفة للقانون واللائحة ولا ندري ما خلف الكواليس بينه وبين بعض الأشخاص الذين غيروا قناعاتهم، لكن الرقابة موجودة من قبل الشعب، وهذا ما سنقدم عليه، ولن نسمح لرئيس المجلس بتحويل بيت الشعب إلى شركة خاصة يتحكم بها كيفما يشاء، يمنع من يريد ويسمح لمن يريد.

بدر الداهوم

5 نواب قدَموا اقتراحاً بقانون لإعادة تحديد الدوائر الانتخابية

تقدم النواب أسامة الشاهين وعبد العزيز الصقعبي ومساعد المطيري وحمد المطر وشعيب المويزري، باقتراح بقانون بتعديل المادة (2) من القانون رقم (42) لسنة 2006، بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وينص القانون على إنه يستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (42) لسنة 2006 المشار إليه النص الآتي: «تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لأربعة مرشحين في الدائرة المقيد فيها، ويعد باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد وطالبوا بعرضه على مجلس الأمة و إعطائه صفة الاستعجال.

ونص الاقتراح بقانون لتعديل المادة (2) من القانون رقم (42) لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة على ما يلي:

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم (42) لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة المعدل بالمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 2012، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (42) لسنة 2006 المشار إليه النص الآتي:

"تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لأربعة مرشحين في الدائرة المقيد فيها، ويعد باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة (2) من القانون رقم (42) لسنة 2006

بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة

الواقع العملي بتطبيق الصوت الواحد خلف من ورائه تجربة عملية استمرت قرابة 7 سنوات من خلال 4 عمليات انتخابية لم تتحقق من خلالها الأهداف التي أعلنت عنها الحكومة حينها، كما ظهر لدينا انحدار في الرقابة ورداءة التشريع والتي تأكدت من خلال أحكام المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص القوانين التي تخرج من رحم مجلس الأمة، كما أن الصوت الواحد أدى إلى تزاحم الكثير من الطعون فأثقلت على المحكمة الدستورية بطعون انتخابات لم تشهدها المحكمة على مدى سنوات من عمر المجالس النيابية منذ العمل بالدستور.

وتعاظمت الطائفية والقبلية حيث أصبح لكل طائفة مرشح ونائب يخدم طائفة أو قبيلة بشكل خاص، فتناقص دوره العام باعتباره ممثلا للأمة وأصبح هذا العضو مشغولاً بخدمة من ينتمي إليها فقط دونما خدمة مجتمعه، مما أثار الكثير من التنافر بين المجتمع الواحد.

وظهرت لدينا أيضا شراء الأصوات، باعتبار أن الشراء من أصحاب الحاجات والمصالح الانتخابية وقليلي الذمم أمرا سهل، وسُلم يستطيع صعوده كل طامع يملك المال.

وأصبح من يقوم بالخدمات الانتخابية الفردية هو من يستطيع وبكل سهولة الوصول لمجلس الأمة.

وأصبح الصوت الواحد عبئا على العملية الانتخابية، بل هو عيب في ضمير الأمة وواقع لهدم وصول الكفاءات في داخل هذه الكيانات الصغيرة التي يمثلها المجتمع الكويتي.

لذا أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق بتعديل هذا القانون للكف ومحاربة هذه الظواهر السابقة والاستعاضة عن الصوت الذي يملكه الناخب بأربع أصوات استقراراً للدور الديمقراطي الذي تملكه الكويت ولضمان وصول الكفاءات وأصحاب المؤهلات والشباب الواعد هادفة الارتقاء والإصلاح والتقدم بالعملية الانتخابي

جانب من جلسة الافتتاح

الطريجي يدعو وزير التربية إلى الابتعاد عن تعيينات المحاصصة والترضيات

دعا النائب الدكتور عبدالله الطريجي وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور علي المضف إلى سرعة حسم التعيينات المطلوبة في المناصب القيادية والاشرافية في القطاعات التابعة له، سواء المناصب الشاغرة أو تلك التي يتم شغلها بالإنابة أو التكليف.

وأضاف في تصريح صحفي ان بقاء مناصب مهمة دون حسم ليس في صالح استقرار التعليم بنوعيه العام والعالي، ومنها مناصب مدير عام جامعة الكويت، ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ووكيل وزارة التربية والوكلاء المساعدين.

وقال ان أمام الوزير المضف الكثير من المسؤوليات والمهام التي تتطلب حسما سريعا، وتشكيل فريق وزاري مستقر قادر على رسم خطط واضحة لتطوير المنظومة التعليمية وانتشالها من عثراتها.

وشدد الطريجي على ضرورة اختيار الأكفاء للمناصب الشاغرة، وعدم إخضاع مناصب التربية والتعليم العالي للمحاصصة والترضيات التي لن تخدم العملية التعليمية.

واضاف ان هذا الاختيار سيكون تحت نظرنا ورقابتنا ونتطلع إلى حسن اختيار من يساهم في تطوير أنظمة التعليم التقليدي والتعليم عن بعد، ويكون قادرا على تنفيذ الخطط الحكومية ذات الصلة.

عبدالله الطريجي

الخليفة يقترح خفض سن المستحقة للمساعدة العامة

أعلن النائب مرزوق الخليفة تقديمه اقتراحًا برغبة خفض سنة المرأة الكويتية التي تستحق المساعدة العامة.

وقال الخليفة في نص اقتراحه تنص المادة 11 من الدستور على أن: «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والمعونة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية».

ولقد صدر المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة، وقد نصت المادة الأولى منه على أن «يستحق المساعدة العامة للفئات كل كويتي ليس له دخل أو له دخل يقل عن قيمة المساعدة المقررة بموجب هذا المرسوم ومن هذه الفئات المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت 55 سنة ميلادية، ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها». لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «خفض سنة المرأة الكويتية التي تستحق المساعدة العامة بموجب المرسوم المشار إليه 55 سنة ميلادية إلى 45 سنة ميلادية

مرزوق الخليفة

قال إن غيابها عن المجلس لا يعني التخلي عنها

الحمد: لاستعادة المرأة الكويتية حقوقها الدستورية كاملة

قال عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد إن عدم وصول المرأة إلى مجلس الأمة في الانتخابات الأخيرة لا يعني التراجع عن المطالبة بحقوقها الدستورية الواضحة، مشيراً إلى أنه سيقوم بعمل كل ما يمكن عمله لتستعيد المرأة الكويتية حقوقها كاملة كما نص الدستور الكويتي.

وأضاف الحمد بأن المرأة الكويتية عانت من الكثير من الظلم والتهميش على المستويات السياسية والاجتماعية وحتى في حقوق المواطنة التي تخولها أن تكون مثل الرجل في كل الحقوق والواجبات مثل حق السكن ومنح الجنسية لأبنائها، مبيناً بأنه سيتقدم باقتراح بقانون يضع كل من الحكومة والمجلس معاً أمام المسؤوليات الواجبة عليهما، ومشيراً إلى أن التصويت على مشروع القانون الخاص بالمرأة سيكشف للمجتمع الكويتي بشكل واضح وصريح من يقف مع المرأة حقاً ومن يقف معها قولا وإنشاء حتى تنتهي المصالح الانتخابية او غيرها!

وشدد الحمد على التزامه بكل التعهدات التي قطعها على نفسه بخصوص حقوق المرأة أثناء حملته الانتخابية والاستمرار في الضغط بكل الطرق القانونية والدستورية لتحقيق مطالب المرأة المشروعة لتكون على قدم المساواة مع أخيها الرجل وتتمكن من بناء مستقبل الكويت الذي يحتاج الجميع رجالاً ونساءً وشباباً وشبابات.

واضاف الحمد مؤكداً على أن الثقة التي نالها من الناخبين والناخبات ستكون في محلها بإذن الله وأن كل العهود والوعود التي قدمها للناخبين سيتم العمل عليها بشكل مباشر وحثيث حتى تتحقق ويتحقق الهدف الرئيسي من وصوله إلى مجلس الأمة لخدمة المواطنين والمطالبة بحقوقهم والعمل على ذلك بكل الاشكال والطرق الممكنة.

من جهة اخرى تقدم النائب احمد الحمد باقتراح برغبة لمنح ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي اقامة دائمة مساواة لها بالذكر الكويتي في الحقوق والواجبات تجسيدا لسلطة نصوص الدستور الكويتي، وكذلك منح ابناءها حق الارث بعد الوفاة لتركتها كتسجيل وثيقة البيت باسمهم مهما كانت جنسياتهم، وهذا المقترح سيكون محل متابعة واهتمام ونتمنى تعاون الحكومة والنواب بشأنه انصافا للمرأة الكويتية واحقاق للعدالة والمساواة، موضحا ان مستمر في تعهداته للناخبين واهل الكويت بتقديم اقتراحات برلمانية تلامس احتياجات الشعب.

هشام الصالح يقترح شراء الدولة قروض المواطنين وسدادها من غلاء المعيشة

أعلن النائب د. هشام الصالح عن تقديمه والنائب خالد العنزي اقتراحا بقانون يقضي بقيام الدولة بشراء قروض المواطنين من البنوك المختلفة، واستقطاع قيمة غلاء المعيشة كقسط لسدادها حتى الانتهاء منها.

وقال الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المقترح ينص على أن تقوم الدولة بشراء أصل الدين وبالتالي تسقط فوائد هذه القروض ثم تخصم من المقترض المبلغ المقدر لغلاء المعيشة بقيمة 120 دينارا شهريا إلى حين سداد المبلغ.

ورأى الصالح أن المقترح دستوري وقانوني لا غبار عليه ويحقق المساواة بين المواطنين، معربا عن أمله في دعم الأغلبية في مجلس الأمة والحكومة لهذا الاقتراح.

وبين أن الاقتراح تبلغ كلفته نحو مليار دينار فقط لكن لن يضر المال العام كون هذه الأموال ستسترد من المواطنين المقترضين كما أنه سيخفف عن كاهل المواطنين بتيسير أقساط القروض.

وبين أن الكويت سبق أن قامت بعد الغزو مباشرة بشراء المديونيات وإسقاط قروض المواطنين لدى بنك التسليف، وشراء 1112 مديونية للتجار.

وأشار إلى أن دولا أخرى قامت بإجراءات مماثلة إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط قروض بقيمة 700 مليار دولار إثر أزمة الرهن العقاري.

وعن أهمية الاقتراح قال الصالح إن هناك 116 ألف مواطن عليهم طلبات ضبط وإحضار كما أن إحصائيات البنك المركزي تشير إلى أن عدد المقترضين من المواطنين يبلغ 560 ألف مواطن.

هشام الصالح

العنزي يسأل عن مكافآت الصفوف الأمامية في مواجهة كورونا

وجه النائب خالد العنزي سؤالا لسمو رئيس الوزراء عن مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة فيروس كورونا، ولمن تصرف المكافآت وماهية احتسابها، وآلية إعداد كشوف المستحقين.

كما سأل العنزي وزير الصحة عن سلاسة كورونا الجديد وعن احترازات الوزارة إزاءه والإجراءات التي اتخذت وفاعلية البروتوكول الطبي في مواجهة الفيروس الجديد، مستفسرا عن جهوزية المرافق والطواقم الطبية لمواجهته.

الصقعبي: تشكيل لجنة تحقيق في أحداث جلسة الافتتاح

أعلن النائب د. عبدالعزيز الصقعبي توقيعه وعدد من النواب على مجموعة من الطلبات لتشكيل لجنة تحقيق في ما حصل بالجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي السادس عشر ومذلك تقديم مقترح بتعديل اللائحة الداخلية.

وقال الصقعبي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الطلبات مستحقة ومن حق الشعب الكويتي أن يعرف ما وقع من مخالفات وتجاوزات وإساءات لم تسئ للمؤسسة التشريعية فقط ولا النواب وإنما أساءت للشعب الكويتي بالكامل. وأضاف " أعلم أن مثل هذه المطالبات بتشكيل لجان التحقيق لن تمر بسهولة لكون الحكومة تصوت عليها هذه الحكومة التي أساءت وأوصلت 3 رسائل سلبية للشعب الكويتي خلال أسبوع واحد.

وأوضح أن الرسائل السلبية الثلاث التي بعثت بها الحكومة هي "تشكيل وزاري هزيل لا يرقى لمستوى الطموح، وتصويتها في انتخابات الرئاسة بما يخالف الإرادة الشعبية، وأخيرًا البيان الذي عبرت به عن ارتياحها لما حصل في جلسة الافتتاح هذه الجلسة التي أساءت للجميع وكان البيان مستفزًا لمشاعر المواطنين".

وكشف عن تقدمه باقتراح لتعديل المادة الأولى من القانون رقم 63 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة في ما يتعلق بتدخل الحكومة بالشأن الرقابي.

واعتبر أنه غير منطقي مشاركة الحكومة النواب في التصويت على تشكيل لجان التحقيق واختيار الأعضاء الذين يفترض أن يحققوا مع الحكومة أو التصويت على طلبات المناقشة في قضايا قد تكون دارت في أروقة حكومية.

عبدالعزيز الصقعبي